الجمهورية المدعومة في اليمن

جمال الشامي

١٤٣٨هـ

النسخة الأولى
١٤٣٨هـ - ٢٠١٧م

المقدمـة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على سيدنا محمد وعلى آله الطاهرين.

وبعد:

الجمهورية في البلاد التي نشأة فيها وفي كتب العلوم السياسية تختلف تماماً عن (الجمهورية) في اليمن، وقد كثر الحديث عن (الجمهورية) في اليمن والامتداح الذي يجعل منها منافسة للجمهوريات الغربية بل وأفضل منها!، وكثر أيضاً الحديث مؤخراً منذ عام ٢٠١٤م عن أن (الجمهورية) في خطر وكل حزب في اليمن يدعي حراسة (الجمهورية) ويجعل خصمه خائناً لها، ولأجل ذلك وغيره توجب التعريف بهذا النظام الغريب المسمى (جمهوري) للوقوف على نشأته وأصول إدارته وكيفية بناءه لمؤسسات الدولة وهل يستحق الثناء أم الذم لأن المسألة أصبحت تردد دون علم من يرددها إلا لكون (الجمهورية) مغايرة لكل الأنظمة السابق في اليمن بل وفي

العالم، أرجو التوفيق في بيان حقيقة هذا النظام، وآخر دعوانا أن الحمد لله رب العالمين.

٩ ذو الحجة ١٤٣٨هـ.

٣١/ ٨/ ٢٠١٧م.

المبحث الأول

التعريف بالجمهورية ونشأتها

كما سبق الاشارة إلى أن الجمهورية في اليمن لا تعرف كغيرها من الجمهوريات ولم تنشأ أيضاً كغيرها وإنما لها خصوصية عن غيرها، وللوقوف على ذلك فيما يأتي.

المطلب الأول: التعريف بالجمهورية اليمنية:

الجمهورية في اليمن كما سبق تختلف عن أي جمهورية في العالم وتعني في اليمن: «الحكومة التي يتولى فيها الرئيس منصبه عن طريق الانقلاب أو الاختيار القبلي أو الوراثي، ولمدى الحياة أو الانقلاب، ويتكفل الدستور الذي للرئيس سلطة مطلقة فيه تحديد وإطلاق الصلاحيات»، وذلك لأن جميع من ترأس الجمهورية وهم: (السلال، الإرياني، الحمدي، الغشمي، العرشي، عفاش) تولوا منصب الرئاسة عن طريق الانقلاب أو الاختيار القبلي والوراثة يراد لنجل عفاش منذ سنوات وراثة الرئاسة خلفاً لأبيه، وتنتهي الولاية إما بالانقلاب كما حدث لأكثرهم أو بالاغتيال كما حدث للغشمي والحمدي، وأما تحكم

الرئيس في الدستور فما حدث ويحدث لدليل على ذلك فقد عدل عفاش فيه مراراً بما يناسبه.

المطلب الثاني: نشأة الجمهورية في اليمن:

الفرع الأول: النشأة الدموية: بدأت الجمهورية عهدها بالدماء منذ ٢٦ من سبتمبر سنة ١٩٦٢م فقد أُعدم العشرات في يوم واحد ثم تتالت الإعدامات لرجال الدولة المتوكلية والعلماء والقضاة بل كانت الإعدامات للاشتباه من خلال الملابس، وجرائم ارتكبت باعتراف رجال الجمهورية ومن ذلك الرئيس الثاني للجمهورية آنذاك عبدالرحمن الإرياني حيث قال: «واذهلني ما كنت أسمعه من الإذاعة عن الإعدامات التي تتم لرجال العهد البائد»[(١)]، بل قال الرئيس العسكري عبدالله السلال لما رُجع بشأن الإعدامات: «إنما نعدم أعداء الشعب»[(٢)] بهذه العقلية الدموية نشأت الجمهورية حيث صوروا أن كل مخالف لهم هو عدو للشعب وبالتالي يستحق الإعدام.

---

(١) مذكرات الإرياني ج٢ص٢٢.

(٢) مذكرات الإرياني ج٢ص٢٢.

وقد بلغت جرائم الإعدام حد لما يبلغ في تاريخ اليمن وهذه شهادة العقيد البريطاني ديفيد سمايلي: «كانت الجمهورية الجديدة في صنعاء تستهل عهدها .. بتصفية دموية للمعارضة، وترأس السلال نفسه المحاكمات الأولى، وجرى إعدام عشرين شخصاً في اليومين الأولين، ثم خمسين شخصاً في الأسبوعين التاليين من ضمنهم ثلاثة من أفراد الأسرة المالكة، وأطردت الاعدامات حتى صارت الحكومة الجديدة - التي أدعت أنها أطاحت بنظام استبدادي - مسؤولة عن إعدامات تفوق ما قام به أي من الأئمة»(١).

الفرع الثاني: أركان نشوء الجمهورية: قامت الجمهورية في اليمن على ثلاثة أركان وهي: التدخل الخارجي، والانقلاب الداخلي، والهيمنة الخارجية.

أولاً: التدخل الخارجي: وذلك من خلال قدوم المبشرين الأجانب ذو التوجهات المشبوهة لما وجدوا أن اليمن ما تزال محافظة على العادات العربية وسلامة مذاهبها الدينية من هيمنة المخابرات

(١) مهمة في الجزيرة العربية ص٢١.

الدولية، وقد عملوا في اليمن مخططاتهم وكتبوا دستور وانخدع بهم الكثير من الهمج الرعاع وكان لهم التأثير الأكبر في قيام ما سمي بالنظام الجمهوري.

ثانياً: الانقلاب الداخلي: وذلك من خلال قيام أعضاء مقربين من الملك آنذاك - وهو البدر محمد - بالانقلاب عليه بعد أن وثق بهم وعلى رأسهم العسكري عبدالله السلال الذي كان يشغل منصب يعادل وزير الدفاع وقد ساهم الاتحاد السوفيتي آنذاك في مساعدته من قبل انقلابه وبعده، وقد ذكرت الطبيبة الفرنسية كولدي فايان في كتابها (حياة النساء في اليمن): «قبل الثورة بيوم كان الإمام الجديد قد رغب في عرض عسكري فطلب منه السلال مفاتيح مباني الجيش لإخراج العربات العسكرية فأعطاه الإمام، وكان السلال صديقه وكان الإمام يثق به، ولكن في اليوم التالي عندما خرجت العربات لم يكن ذلك من أجل استعراض بل من أجل الثورة!»[1]، فالخيانة ركن أساسي في قيام هذا النظام المسمى جمهوري.

---

(١) ص١٣٠.

ثالثاً: الهيمنة الخارجية: وذلك منذ فرض هذا النظام من خلال احتلال اليمن بقوات كثيرة أجنبية جاءت عن طريق الحديدة ومشاركة طيرانها ومختلف اسلحتها، ونتج عن ذلك هيمنة اجنبية على ما يسمى بالجمهورية فقد كان السلال رأس النظام آنذاك لا يستطيع أن يقطع بأمر إلا بعد الرجوع إلى عبدالناصر وجنوده، وقد صُنع العلم الجمهوري بأيد أجنبية وعلى هواها وكذلك الدستور فقد نصت احد مواده على أنه يرجع إلى الدستور المصري في حال عدم وجود نص!.

وقد صرح كبير مؤسسي ما يسمى الجمهورية في اليمن ونائب الرئيس المعين وهو عبدالرحمن البيضاني المصري أحد جنود عبدالناصر حيث قال: «لولا مصر لما كانت في اليمن ثورة ولا تكونت الجمهورية»(١).

(١) رياح التغيير ص٣٣.

المبحث الثاني

الأصول العامة لإدارة الجمهورية

للجمهورية في اليمن أصول لإدارتها منذ النشأة وإلى الآن وهي: التقاسم القبلي، والولاء الخارجي، والأثرة النفعية، وافتعال الفتن والحروب الداخلية.

المطلب الأول: التقاسم القبلي والحزبي:

تقوم الجمهورية في اليمن على تقاسم السلطة على أساس قبلي كحاشد وسنحان فقد تولت السلطة في اليمن منذ ١٩٦٢م حاشد ممثلة بآل الأحمر ومن إليهم وسنحان منها السلال والغشمي وعلي صالح واقربائه ومن إليه، وعلى أساس حزبي تقاسم السلطة حزب المؤتمر المملوك لصالح السنحاني مع حزب الإصلاح المملوك لعبدالله الأحمر الحاشدي، وعلى هذا الأساس تتم المقاسمة للسلطة.

المطلب الثاني: الولاء الخارجي:

منذ قيام الجمهورية وللخارج نفوذ منذ ١٩٦٢م وما زال في توسع حتى أصبحت اليمن حديقة خلفية للسعودية ومن إليها وشاركت السعودية في اختيار من يتولى الرئاسة فتزيح من تشاء وتثبت من تشاء، وقد وصل الأمر بالسعودية إلى شراء مشائخ القبائل وزعماء الأحزاب بل وفرضت الوهابية على الجمهورية وأصبح الخطاب الديني موجه من السعودية وقد نتج عن ذلك ولاء الجمهورية للمملكة السعودية ولاء مطلق ظهرت آثاره اليوم من خلال وقوف الجمهورية مع العدوان الملكي السعودي على اليمن.

المطلب الثالث: الأثرة النفعية:

والمراد بها قيام الرئيس والنواب والوزراء في ممارسة السلطة على اعتبار مصلحتهم الذاتية – القبلية الغاية من السلطة وبقاؤهم في السلطة لأجل ذلك لا لأجل خدمة البلد وتطبيق القانون، وقد عبر رئيس الجمهورية عن كيفية ممارسته للسلطة حيث يقول أنها: «رقص

على رؤوس الثعابين»[1] لا أنها نضال من أجل تطبيق القانون بل رقص للبقاء واستمرار النفوذ لتحقيق المصالح الشخصية والعائلية.

المطلب الرابع: افتعال الفتن والحروب الداخلية:

قامت الجمهورية على إشعال الفتن والحروب في عموم اليمن وذلك من خلال: نشر الفرقة السلالية، والطائفية المذهبية، والحروب القبلية.

أولاً: نشر الفرقة السلالية: بدأ رجالات الجمهورية في بث السموم العرقية من الدعوات القحطانية والعدنانية وقد تزعم قيادة هذه الدعوات الجاهلية أجانب منهم عبدالرحمن البيضاني ومن اليمن الإرياني ونعمان والزبيري ومن إليهم وسار على نهجهم.

ثانياً: نشر الطائفية المذهبية: قامت الجمهورية على إقصاء المذاهب اليمنية (الزيدية – الشافعية) بل وتقبيحها وقد جاء ذلك في الدستور الأجنبي للجمهورية الصادر سنة ١٩٦٢م في المادة (١): «أولاً: العودة

---

(١) مقابلة على قناة

إلى شريعة الإسلام الحقة، بعد أن أهدرها الأئمة السابقون خلال الألف والمائة عام الماضية»، وهذا النص الذي يدل على نفس تكفيري يراد بالشريعة البديلة الوهابية وقد فرضتها الجمهورية على جميع أرجاء اليمن، وفرضت حصاراً خانقاً على مذهب اليمن الزيدي بل وحاربته ومحاولة اصطلامه وكذلك الشافعي.

قال الإرياني: «ووصل البيضاني إلى عدن يدعو إلى قيام دولة شافعية وسخر الاستعمار إذاعة وصحافة عدن لخطاباته وتصريحاته»[1]، وأرسل الإرياني رسالة إلى نائب عبدالناصر عبدالحكيم عامر فيها: «ولكن شيئاً آخر هو أدهى وأمر من الصواريخ، ذلك هو طريقة الاستعمار العتيد (فرق تسد) التي كان المفترض أنها لم تعد صالحة للعمل نتيجة لوعي الشعوب ويقظتها، ولكنه مع الأسف قد وجد بغيته في مجموعة قليلة ومنتفعة من إخواننا في تعز رائدهم الأول عبدالرحمن البيضاني الذي جاء من القاهرة إلى عدن لينعق من

(١) مذكرات الإرياني ج٢ص٨٤.

إذاعة الاستعمار بالدعوة إلى الطائفية وإلى حكومة شافعية انفصالية»[1].

قال الدكتور عبدالعزيز المقالح – أحد مناصري الجمهورية – :

«كان الكتاب المقرر هو ((شرح الأزهار)) أحد الكتب الزيدية الموسوعية الجامعة لمذاهب علماء الأمصار، والذي جمع آراء فقهاء الزيدية وقارنه بآراء فقهاء بقية المذاهب الاسلامية. وكان استاذنا الشيخ عالما جليلا وصل في علمه إلى درجة ((التسنن)) وكان التسنن يومئذ اشارة النضج وعلامة الاجتهاد. وعندما كان يردد كلمة ((المذهب)) وهي ترد في ثنايا الكتاب أكثر من مرة في الصفحة الواحدة، كان يطلق الكلمة بصوت عال ثم يلتفت يميناً وشمالاً ثم يقول بصوت خفيض ((مذهبهم)) يعني الزيدية. وقد شجعنا هذا التصرف على الثورة منذ وقت مبكر على الزيدية ودفعنا إلى تقليد الكبار في التسنن ... وقد ساعدت الكراهية للنظام الامامي الملكي – يومئذ – على تمكين الاعتقاد بأن الزيدية – كما كان يقال – ما هي إلا

(١) مذكرات الإرياني ج٢ص١٩٦.

مذهب الأئمة الحاكمين بأمرهم ، وان من يؤدي فرائضه الدينية في اطار تعاليم ذلك المذهب فكأنه لا يعبد الله وإنما يعبد الامام والسلطة الحاكمة . وأتذكر ان زميلا لي ينتمي إلى أحد الأسر الامامية الملكية قد شطب من كتاب ((الأزهار)) كل الأحكام المرتبطة بالمذهب الزيدي واكتفى بإبقاء الآراء المخالفة له»[1].

ومن مظاهر الطائفية الجمهورية إلغاء الاحتفال اليمني بعيد الغدير كما ذكر رئيس الجمهورية الثاني عبدالرحمن الإرياني[2].

ثالثاً: اشعال الحروب القبلية: قامت الجمهورية على تشجيع القبائل بعضها ضد بعض وإمدادها بالسلاح وتوسيع الخلاف بينها لأغراض اضعافها واخضاعها للسلطة الجمهورية وجعلها تنشغل فيما بينها لكي تتمكن الجمهورية من نهب الثروات ونشر الفساد في اليمن، وقد قامت حروب قبلية من اقصى اليمن إلى اقصها وذهب ضحيتها

---

(١) مذكرات الإرياني ج٢ص٨١.

(٢) قراءة في فكر الزيدية والمعتزلة ص٧-٨ .

الآلاف قتلاً وجرحاً وتشريداً، وكانت الجمهورية تشارك أحياناً مع بعض القبائل ضد بعضها.

المبحث الثالث

الجمهورية وبناءها للدولة

والمراد بذلك طريقة قيام الجمهورية وسيرتها من سيادة وانتقال سلطة ومختلف المكونات التي تقوم عليها والتي تجب عليها.

المطلب الأول: الجمهورية والسيادة:

قامت الجمهورية في اليمن على نزع السيادة اليمنية عن الأراضي اليمنية وجعلت الوصاية في أياد أجنبية وقد بدأت بوادر نزع السيادة في عام ١٩٦٢م عند قيام الاحتلال الناصري السوفيتي لليمن ومسارعة أمريكا للاعتراف بما سمي جمهورية، قال ديفد سمايلي: «وسارعت الأمم المتحدة والولايات المتحدة معاً في الاعتراف بالحكومة الجمهورية، ... وجاء اعتراف الولايات المتحدة في ١٩ ديسمبر ١٩٦٢م ولا تزال دوافعه غامضة، وقلما كان النظام الجديد مؤهلاً وفقاً للقانون الدولي؛ إذ وصل إلى السلطة بانقلاب، وكان يسيطر فقط على نصف السكان وعلى أقل من نصف المساحة، وكانت حكومة الشرعية التي أدعى النظام الجديد أنه جاء بديلاً لها تقاتل بضراوة، ورأت

حكومة الولايات المتحدة أن قرارها كان منطقياً ربما لأن الجمهوريين كانوا يسيطرون على مراكز المواصلات، ولكن أسبابها غير مقنعة، فلم تكن حيثيات هذه الأسباب مقنعة على الأقل للجنرال (فون هورن) – الذي تولى فيما بعد قيادة قوات المراقبة التابعة للأمم المتحدة في اليمن – إذ كتب: لقد اعتقدت دائماً ولا أزال أن وراء هذا القرار الأمريكي – المنطقي في الظاهر – تكمن سياسة أبعد غوراً تهدف إلى إخراج البريطانيين من جنوب الجزيرة العربية، وتتصل بالرغبة في توسيع المصالح الأمريكية النفطية الخاصة في شبه الجزيرة العربية»(١).

المطلب الثاني: الجمهورية وانتقال السلطة:

تنتقل السلطة في الجمهورية اليمنية من خلال ثلاث وسائل: الانقلاب، والاغتيال، والوراثة.

الفرع الأول: الانقلاب: وهذا هي الوسيلة الرئيسية لقيام الجمهورية وانتقال الرئاسة من السلف إلى الخلف فقد تم الانقلاب على الرئيس الأول السلال ثم انقلب على الرئيس الثاني الإرياني.

---

(١) مهمة في الجزيرة العربية ص١٩-٢٠.

الفرع الثاني: الاغتيال: وهذه الوسيلة الثانية والأكثر فاعلية في انتقال السلطة من السلف إلى الخلف ومن ذلك ما حدث مع الرئيس إبراهيم الحمدي فقد أُغتيل وخلفه الرئيس الغشمي وكذلك الغشمي أُغتيل وخلفه علي عبدالله صالح عفاش.

الفرع الثالث: الوراثة: وهذه الوسيلة المراد تفعيلها وتطبيقها في الجمهورية اليمنية من قبل الرئيس علي عبدالله صالح فقد سعى وما زال إلى توريث الرئاسة إلى نجله أحمد وفعل لأجل ذلك كوارث وما زال باعتبار أنه رمز الجمهورية وحارسها منذ ١٩٧٨م والأدرى بوسائل انتقال السلطة فيها.

المطلب الثالث: الجمهورية والجيش والأمن:

الجيش في نظر الجمهورية على لسان رمز الجمهورية الرئيس علي عبدالله صالح: «للعروض واستعراض العضلات في الميادين ولا قيمة لها وإلا لقمع حريات الشعوب»[1]، وسيرة الجيش الجمهورية منذ ١٩٦٢م يؤكد ما قاله علي صالح فقد كانت الجيوش تستعرض في

(١) مقابلة على قناة الجزيرة.

الاحتفالات لإرهاب الشعب وكذلك لقمع الشعب في الشمال والجنوب وما حرب ١٩٩٤م وحروب صعدة إلا دليل على ذلك، وهذا خلاف جيوش العالم الذي أنشأت للدفاع عن سيادة البلدان من أي عدوان خارجي وقد تعرضت اليمن للعدوان من ارتيريا واحتلال جزر حنيش اليمينة سنة ١٩٩٥م وقتل وأسر العشرات من الجنود اليمنيين ولم يحرك الجيش ساكناً، بل لما يشارك الجيش في الدفاع عن السواحل اليمنية ولا الدفاع عن الأراضي اليمنية ضد الاعتداءات السعودية المتكررة، بل شارك الجيش الجمهوري مع الجيش السعودي في العدوان على صعدة في الحرب السادسة وما زال أغلب الجيش الجمهوري اليوم يشارك مع العدوان السعودي الأمريكي ضد اليمن في مختلف الجبهات.

ومن العجائب أن الجيش يتم تقاسمه لاعتبارات قبلية وطائفية فقد تم تقسيمه منذ عقود بالمناصفة بين الرئيس عفاش وله ما يسمى بالحرس الجمهورية وحركة الإخوان ممثلة بعلي محسن الأحمر وله ما يسمى بالفرقة الأولى مدرع، كما تم تقسيم معسكرات لبعض المشائخ من آل الأحمر ومن غيرهم وولاء كلاً لمن يتبع.

وفي حالة نادرة في العالم لا يأتي الأمن عند طلبه للحماية أو للنظر في الحوادث إلى بمقابل مالي يتفاوت على حسب الحادثة ولا يمكن قيامه بأي إجراء إلا بمقابل مالي في حالة غريبة لم تحدث إلا في عصر القوة وما بعده وقبل قبل نشوء الدولة.

المطلب الرابع: الجمهورية والقضاء:

القضاء الجمهوري في اليمن افسد قضاء في العالم فالفساد شرط أساسي في المحاكم والنيابات وكذلك الرشوة وعدم تطبيق القوانين وتطبيقها على الضعفاء بالإضافة إلى جهل القضاة ومن يعمل في القضاء، فالقضاء عموماً في الجمهورية أداة بيد السلطة تحركها كيفما تشاء، وهناك شعور عام لدى الشعب اليمني بعدم الثقة في القضاء مطلقاً وأن المال شرط أساسي في الحكم لصالح دافعه، والتقاضي في محاكم الجمهورية بمقابل مالي يدفعه المواطن وفي كل إجراء يتوجب عليه الدفع إلى الحكم والتنفيذ، ولا يكاد يفصل القضاء في أي قضية غير جسيمة إلا بعد أن يتكبد صاحب الحق مبالغ مالية تفوق على قيمة الحق المراد تحصيله.

وقد جاءت تقارير دولية تؤكد فساد الجهاز القضائي في اليمن وأنه يعاني من الضعف والعراقيل وتدخل السلطة التنفيذية في عدم تنفيذ الأحكام، كما وصف تقرير صادر عن البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة النظام القضائي في اليمن بالهش نتيجة نقص المؤهلات لبعض القضاة والافتقار إلى التدريب القضائي وعدم توفر الحماية الكافية للقضاة(١).

المطلب الخامس: الجمهورية والتعليم:

سلكت الجمهورية في اليمن في التعليم على سياسة للتجهيل الممنهج وزرع الطائفية المذهبية بين الطلاب وذلك من خلال: تخلف وسوء المناهج، وفساد الإدارة التعليمية.

الفرع الأول: تخلف وسوء المناهج التعليمية: من ينظر في المناهج التعليمية المدرسية والجامعية يجدها سخيفة متخلفة طائفية مستوردة يتخرج الطالب من كل سنة ولا يكاد يتذكر جملة واحدة مما وجد فيها فقد كتبت بطريقة حشوية معدومة الفائدة وسريعة الفقدان من

---

(١) موقع الجزيرة.

الذاكرة، بل تدعو إلى تبغيض التعليم وقد نتج عن ذلك ترك مئات الآلف من الأطفال المدارس.

الفرع الثاني: فساد الإدارة التعليمية: وأما فساد الإدارة التعليمية فالقائمين عليها أجهل من الطلاب والغش في الامتحانات من ضروريات التعليم الجمهوري وشراء المؤهلات التعليمية أمر مألوف وغير مستنكر، ويكفي للتدليل على ذلك المخرجات التعليمية غير المؤهلة والتي غالبها تحصلت على درجات ليست لها وإنما بسبب الغش والرشوة والوساطات الغير شرعية.

وقد بلغت نسبة الأمية في ظل الجمهورية أكثر من ٣٦٪ كما جاء في تقارير دولية معللة ذلك بأنه نتيجة لتدني مستوى التعليم وعدم وجود نظام تعليمي يفرض التعليم على الجميع.

المطلب السادس: الجمهورية والبرلمان:

البرلمان في ظل الجمهورية عبارة عن تجمع قبلي حزبي متخلف يتقاسمه الرئيس بمقدار ثلثين وثلث للحزب المتحالف مع الرئيس وأغلب الأعضاء يعانوا من تخلف وجهل ولا يعرفون الدستور بما

فيهم رئيس البرلمان فقد سئل في مقابلة عنه فأجاب بأنه «لا يحفظه»[1]، ولا يشترط فيهم سوى توفر النفوذ القبلي لهم وولائهم للرئيس والحزب وإن توفرت لديهم قدرة القراءة والكتابة فيفضل ذلك وإلا ممكن يتعلموا مع الوقت، وأغلب أعضاء البرلمان اليوم خارج اليمن يعملون مع العدوان السعودي ضد اليمن، قال رئيس البرلمان : «ما قاله الرئيس نحن بعده»[2]، في بيان أن لا مهام له ولا سلطة سوى تنفيذ رغبات الرئيس والعمل لصالحه لا لصالح الشعب ومن انتخبهم لأجل نفوذه لا لأهليته، وجلسات البرلمان كما تبثها القناة الرسمية عبارة عن مشاجرات وصراخ وضحك في حالة تمثيل مسرحيات هزلية.

(١) برنامج زيارة خاصة على قناة الجزيرة.

(٢) نقل عنه ذلك أحد أعضاء البرلمان.

المطلب السابع: الجمهورية والأوقاف:

الأوقاف في ظل الجمهورية وسيلة للفساد والإثراء غير المشروع وذلك من خلال بيع الأراضي، والمتاجرة بالحج والعمرة، ونشر الطائفية.

أولاً: بيع أراضي الأوقاف واستثمارها بطرق غير مشروعة من قبل النافذين المقربين من الرئيس ومن إليه في حالة لم تصل إليها أي دولة حكمت اليمن منذ بداية الإسلام وقد شمل الفساد الجمهوري مختلف المدن والقرى في عموم اليمن.

ثانياً: المتاجرة غير المشروعة في الحج والعمرة رسوماً وتجهيزاً وقد حققت الأوقاف الجمهورية من تجارة الحج والعمرة مليارات وأيضاً في حجز الأماكن الحقيرة للحجاج اليمانيين في مكة لأغراض مالية وسياسية تدل على فساد سلطة الجمهورية وانعدام المسؤولية لديها.

المطلب الثامن: الجمهورية والبنى التحتية:

أما البنية التحتية للجمهورية فشبه معدومة إلا القليل فأغلب الشعب اليمني لا يعرف الكهرباء ولا الماء والجامعات محدودة جداً وفي بعض المحافظات والمدراس قليلة والطرقات سيئة إن وجدت ولا توجد خدمات طبية ولا أمنية ولا دفاع مدني ولا مرافق خدمية بل الوضع في الجمهورية يعود في ذلك إلى قبل نشوء الدولة، بل هناك مناطق في اليمن لا يزالون يستخدمون الألواح في الكتابة والمداد يستخرجونه من الأشجار كما هو حاصل في منطقة وصاب العالي، وفي حالة نادرة في العالم لا تقدم الجمهورية أي خدمة مجانية للشعب بل الشعب هو من يقدم لها من زكاة وضرائب ورسوم على كل معاملة.

الخاتمة

- الجمهورية في اليمن: هي الحكومة التي يتولى فيها الرئيس منصبه عن طريق الانقلاب أو الاختيار القبلي أو الوراثي، ولمدى الحياة أو الانقلاب، ويتكفل الدستور الذي للرئيس سلطة مطلقة فيه تحديد وإطلاق الصلاحيات.

- نشأة الجمهورية في اليمن على الدموية وعلى أركان ثلاثة: التدخل الخارجي، والانقلاب الداخلي، والهيمنة الخارجية.

- الأصول العامة للجمهورية في اليمن هي: التقاسم القبلي، والولاء الخارجي، والأثرة النفعية، وافتعال الفتن والحروب الداخلية.

- قامت الجمهورية على سيادة منقوصة، وانتقال السلطة فيها من خلال الانقلاب أو الاغتيال أو الوراثة.

- الجيش والأمن في الجمهورية اليمنية للعروض ولقمع الشعب وبلا قيمة، ويقوم على التقاسم، ولم يشارك في الدفاع عن أراضي الجمهورية.

- القضاء في الجمهورية اليمنية أفسد قضاء في العالم ويعاني من الضعف وهيمنة السلطة التنفيذية.

- التعليم في الجمهورية اليمنية قائم على التجهيل من خلال المناهج والفساد الإداري العام والشامل.

- البرلمان في الجمهورية اليمنية عبارة عن تجمع قبلي حزبي للرئيس وشركائه في السلطة من خلال الجهلة والعوام، ولا سلطة له فوق سلطة الرئيس.

- الأوقاف في الجمهورية اليمنية وسيلة للفساد والإثراء غير الشرعي من خلال بيع الأراضي والمتاجرة بالحج والعمرة.

- البنى التحتية في الجمهورية اليمنية بدائية وشبه معدومة ولا يعرف اغلب الشعب الكهرباء ولا دفاع مدني ولا مرافق خدمية فالوضع كما هو قبل نشوء الدولة.

الفهرس

المقدمة ١

المبحث الأول: التعريف بالجمهورية ونشأتها ٣

المطلب الأول: التعريف بالجمهورية في اليمن ٢

المطلب الثاني: نشأة الجمهورية في اليمن ٤

المبحث الثاني: الأصول العامة لإدارة الجمهورية ٨

المطلب الأول: التقاسم القبلي ٨

المطلب الثاني: الولاء الخارجي ٩

المطلب الثالث: الأثرة النفعية ٩

المطلب الرابع: افتعال الفتن والحروب الداخلية ١٠

المبحث الثالث: الجمهورية وبناءها للدولة ١٥

المطلب الأول: الجمهورية والسيادة ١٥

المطلب الثاني: الجمهورية وانتقال السلطة ١٦

المطلب الثالث: الجمهورية والجيش والأمن ١٧

المطلب الرابع: الجمهورية والقضاء ١٩

المطلب الخامس: الجمهورية والتعليم ٢٠

المطلب السادس: الجمهورية والبرلمان ٢١

المطلب السابع: الجمهورية والأوقاف ٢٣
المطلب الثامن: الجمهورية والبنى التحتية ٢٤
الخاتمة ٢٥
الفهرس ٢٧